وذلك عندهم ليس بسماع وامّا حديث ابي هريرة فقال الطحاوي ثنا ابو بكرة ثنا روح ثنا مالك وصخر ابن جويرية ونافع فاما مالك فالامام المعروف ونافع مثله وصخر ابن جويرية وثقه احمد وجماعة وقال ابن معين صالح وقال ابو داود تكلم فيه واما روح فهو ابن عبادة القيسي فقيه حافظ مشهور من علما اهل البصرة تكلم فيه القواريري بلا حجة حدث عن مالك سماعا واخرج له الستة افاد هذا الحافظ الذهبي في الميزان واما ابو بكرة فشيخ الطحاوي لا اعرف له ترجمة الا انه يعتمده الطحاوي كثيرا اذا عرفت هذا فاحسن الاحاديث في تكبير العيد من حديث ابي هريرة لما عرفت من رجال اسناده و تكون الاحاديث الاخر شواهد له فيقوى القول بهذه الصفة في التكبير ولعل بهذه الشواهد تنهض الدليل على ذلك ولو نقل المصنف رحمه الله هذه الشواهد لحديث كثير لتخلص من التهجين على الترمذي في تصحيحه حديثه ان صح انه صححه فهذا الكلام انسحب من ذكر شرط الترمذي في التحسين والعمل بما حسنه اعلم انه يظهر من كلام المصنف انه يعمل بما حسنه الترمذي وقد عرفت مما سقناه عن الحافظ ابن حجر انه حسن الترمذي احاديث فيها ضعفا وفيها من رواية المدلسين ومن كثر غلطه وغير ذلك فكيف يعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة وقد نقل الحافظ عن الخطيب انه قال اجمع اهل العلم على ان الخبر لا يجب قبوله الامن العاقل الصدوق والمأمون على ما يخبر به قال الحافظ ايضا

وقد

وقد صرح ابو الحسن ابو القطان احد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه بيان الوهم والايهام بان هذا القسم لا يحتج به كله بل يعمل به في فضائل الاعمال ويتوقف عن العمل به في الاحكام الا اذا كثرت طرقه او عضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح او ظاهر القرآن وهذا حسن قوي رائق ما اظن منصفا يأباه ويدل على ان الحديث اذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم ان يحتج به لانه اخرج حديث خيثمة البصري عن الحسن عن عمران ابن حصين وقال بعده هذا حديث حسن وليس اسناده بذاك وقال في كتاب العلم بعد ان اخرج حديثا في فضل العلم هذا حديث حسن وانما لم يقل لهذا الحديث صحيح لانه يقال ان الاعمش دلس فيه فرواه بعضهم عنه فقال حُدثت عن ابي صالح عن ابي هريرة انتهى فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك لكن في كل من المثالين نظر لاحتمال ان يكون سبب تحسينه لهما انهما جاء من وجه اخر كما تقدم تقريره لكن محل بحثنا هنا هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة ام لا بل يتوقف فيه والقلب الى ما قرره ابن القطان اميل انتهى كلامه وقد اختلف الناس في العمل بالحسن مطلقا اي على راي الجمهور وعلى راي الترمذي بعد تسليم حسنه فذهب البخاري الى ان الحديث الحسن لا يعمل به في التحريم والتحليل واختاره القاضي ابو بكر ابن العربي في عارضته اي في كتابه المسمى بعارضة الاحوذي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)